في ذكرى «يوم الارض»

مهرجانات وصدامات

جاءت الذكرى السنوية الرابعة عشرة لـ «يوم الارض» والانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة ماضية في عامها الثالث بمزيد من التصميم على الاستمرار حتى احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ارض الوطن، محطّمة بذلك حسابات حكام اسرائيل كافة حول قرب نهايتها، أو تراجعها. فازدياد عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين هو مقياس ليس فقط على تفاقم وحشية قوات الاحتلال، بل، ايضاً، على استمرار زخم هذه الانتفاضة الباسلة.

في المقابل، فان هذه الذكرى المجيدة تأتي والمؤسسة السياسية الحاكمة في اسرائيل تواجه أزمة حكم تحدث لأول مرة في تاريخ اسرائيل على أرضية القضية الفلسطينية، وتحديداً بتأثير الانتفاضة وهجوم السلام الفلسطيني، اللذين وضعا اسرائيل وحكامها في مأزق يتفاقم يوماً بعد يوم. ودون الوقوع في الاوهام بشأن مواقف الحزبين الرئيسين في اسرئيل، ومدى الخلاف فيما بينهما، وبخاصة في القضايا المفصلية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، لا سيما قضية حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة، وتمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني دون منازع، والانسحاب من على الاراضي الفلسطينية، والعربية، كافة التي احتلتها القوات الاسرائيلية في العام ١٩٦٧، فان مجرّد الخلاف فيما بينهما، ونشوء الازمة الوزارية حول كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية، هو شاهد على جدوى الانتفاضة وهجوم السلام الفلسطيني.

وتكتسب هذه الذكرى معنى خاصاً، ايضاً، حيث تسلّط الاضواء على قضية هجرة اليهود السوفيات من جديد، على قاعدة الصراع بين الشعب الفلسطيني وبين الحركة الصهيونية وحكّام اسرائيل، وهو الصراع على أرض الوطن، وحمايته، واحباط المساعي المحمومة لتوطين المهاجرين الجدد في المناطق المحتلة، وما يرتبط بمثل هذه المساعي من مشاريع الترحيل لبقية ابناء الشعب الفلسطيني من وطنه.

فمنذ قرن ونيف، يدور الصراع الفلسطيني ضد الحركة الصهيونية ـ الاستيطانية ـ العنصرية على قاعدة استيلاء المهاجرين اليهود على الارض، بشتى الوسائل، واقامة المستوطنات عليها، مع ما حملته هذه العملية الاستيطانية، طوال الفترات السابقة، من تطوّرات نوعية، منها اقامة دولة اسرائيل وتشريد ابناء الشعب من وطنهم ومصادرة هويتهم الوطنية.

وفي هذا السياق التاريخي، تطوّر الصراع على الارض، سواء في المناطق التي احتلت في العام ١٩٤٨، أو في تلك التي احتلت في العام ١٩٦٧. ففي المناطق التي احتلت في العام ١٩٤٨، تمّت عمليات السلب ومصادرة الاراضي على ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨: في السنوات الاولى من قيام اسرائيل، أقرّت الحكومة الاسرائيلية مجموعة من الاوامر والقوانين وأنظمة الطوارىء من بينها: ١ ـ انظمة حالات الطوارىء (١٩٤٨) لاستصلاح الاراضي البور؛ ٢ ـ قانون املاك الغائبين (١٩٥٠) واقرار الوضع القانوني لاملاك الغائبين الذين رحّلوا عن البلاد ونقلها الى أيدي القيّم على املاك الغائبين الذي عيّنته السلطات الاسرائيلية؛ ٣ ـ قانون شراء الاراضي (١٩٥٣) الذي يتناول موضوع اقرار الانشطة والتعويضات، وقد سرى مفعوله على الاراضي التي